



بيان

وفد جمهورية العراق

لمؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل
الآخرى في الشرق الأوسط

جلسة النقاش العام

يلقيه:

سعادة الممثل الدائم

السفير

محمد حسين بحر العلوم

نيويورك 18-11/2019

يرجى التدقيق قبل الالقاء

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدة الرئيس

في البداية أقدم اليكم بالتهنئة على انتخابكم رئيساً للمؤتمر وإننا على ثقة تامة بأن ما تتعهون به من خبرة ومهارات دبلوماسية ستتكلل أعمالنا بالنجاح. كما أود أن اعبر عن شكرنا إلى الأمين العام للأمم المتحدة، السيد انطونيو غوتيريس، على توجيهه للدعوة لانعقاد المؤتمر وإستجابته لمضمون المقرر المرقم 73/546 الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكذلك إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي صوتت لصالح المقرر إدراكاً منها بأهمية هذا المؤتمر والأهداف السامية من ورائه، كما أتقدم بالشكر إلى الدول والمنظمات الدولية والإقليمية التي تشارك في هذا المؤتمر.

السيدة الرئيس

يساهم إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية في تحقيق أهدافاً متعددة، بصفتها نهجاً إقليمياً في نزع السلاح، وأهمها مساهمتها في توطيد نظام عدم الانتشار الدولي وفي إقرار السلام والأمن الإقليمي والدولي، فضلاً عن تعزيز أمن الدول التي تقع ضمن تلك للمناطق. وتعد المناطق الخالية من الأسلحة النووية أيضاً تدابير هامة لبناء الثقة على الصعيد الإقليمي، وتسهم إسهاماً كبيراً في نزع السلاح النووي وبصفة أعم في نزع السلاح العام الشامل.

ومما لا ريب فيه إن مقارنة الجهود التي ادت إلى ابرام معاهدات إقليمية لمناطق خالية من الأسلحة النووية مع الجهود التي لا زالت مستمرة لوضع مقترفات لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل تقصح لنا بوضوح عن السمات المختلفة لكل منطقة والتي يجب اخذها بنظر الاعتبار قبل القيام بتعظيم هذه الدروس وتطبيق هذه التجارب على بيئه الشرق الأوسط. إذ تختلف منطقة الشرق الأوسط عن سائر مناطق العالم الأخرى فهي أكثر مناطق العالم حساسية وأهمية من الناحية الاستراتيجية والاقتصادية، لذا

فإن أي تصعيد في نظم تسليح دول المنطقة ستكون له تبعات بعيدة الأثر على السلم والأمن الدوليين. من جانب آخر إن منطقة الشرق الأوسط كانت وما زالت ساحة لواحدة من الصراعات الأطول في عالمنا المعاصر إلا وهو الصراع العربي - الإسرائيلي، فضلاً عن الصراعات العسكرية والاضطرابات السياسية التي شهدتها المنطقة. ويدرك العراق أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى يمثل خطوة تعزز السعي نحو نزع السلاح النووي وتعزز أيضاً امن البلدان المعنية وتقربنا من الهدف الأساسي المتمثل بتحقيق السلم والأمن الدوليين وصيانتهما.

وترتبط فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط مع هدف أبعاد المنطقة عن شبح الحروب وحالة التوتر واللاستقرار الذي اتسمت به مع تزايد المشاريع والخطط التسليحية وزيادة الإنفاق العسكري في المنطقة الذي أدى إلى حدوث سباق تسليح خطير، كمي ونوعي، تتميز به.

إن الشرق الأوسط بات اليوم معرض لضغوط ناجمة عن التزامات سياسية وتحشيد للقوات العسكرية وإنشار التنظيمات الإرهابية، وهذه كلها تفضي إلى ايجاد مناخ قد يؤدي إلى مواجهة عسكرية واسعة النطاق. ولا خلاف على أن إدخال الأسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل الأخرى في بيئه متواترة وغير مستقرة كهذه، من خلال سباق التسليح الذي تشهده وتتسم به، يمكن أن يضيف عاملًا جديداً من عوامل الخطر إلى الوضع المتفجرة أصلًا للصراع العربي - الإسرائيلي وتشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الإقليمي والعالمي، ولعل هذا يساعد كثيراً على تأكيد الأهمية الانية القصوى لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل الأخرى في الشرق الأوسط من أجل تفادى المضاعفات الدولية المدمرة.

السيدة الرئيس

رغم السبق الزماني لفكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط عن بقية الأقاليم الأخرى، ورغم الدعم والتشجيع الذي تلقاه هذه الفكرة في المحافل الدولية، كونها أحدى الوسائل المهمة في حل النزاع العربي - الإسرائيلي واحمد التوتر في المنطقة، ما زالت هذه

الفكرة تراوح في مكانتها، والسبب يكمن في رفض الكيان الإسرائيلي بحجج واهية الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية واحضانها لذاتها لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وكذلك رفضها الإنضمام إلى معاهدة حظر الأسلحة البايولوجية واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وتنفيذ أحكامها . كما ان امتلاك الكيان الإسرائيلي لأسلحة التدمير الشامل يعد عالماً مزععاً للأستقرار في منطقة الشرق الاوسط ويحرض الدول الأطراف في المنطقة على حيازة السلاح النووي وبقية اسلحة التدمير الشامل للمحافظة على التوازن في المنطقة ويصعد من الصراع العربي - الإسرائيلي من حروب تقليدية الى احتمال نشوب حرب نووية تهدد السلام العالمي وتضع الإنسانية على حافة الفناء .

ان اقامة منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل في الشرق الاوسط ليس بالهدف المستحيل لأن ذلك يرتبط بتضليل الجهود والارادات وتتوافق النوايا والإرادة السياسية المخلصة والجادة لاطراف المنطقة على اعتبار ان هذه الاجراءات والخطوات تعد احد التدابير التي تقود الى تحقيق السلام والامن الاقليمي والعالمي من خلال وقف سباق التسلح وحل القضايا المتصلة بها من كافة جوانبها.

ورغم ما حظيت به فكرة انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية واسلحة الدمار الشامل الاخرى في الشرق الاوسط من دعم وتأييد المجتمع الدولي، إلا إن المواقف، اقليمية او دولية، بشأن التوصل الى تطبيق هذه الفكرة والاجراءات والتدابير المتصلة بها والتي تيسّر انشاء هذه المنطقة الخالية، اختلفت حسب وجهات نظر الدول المعنية لأختلاف الدوافع والمصالح السياسية والشواغل الامنية وطبيعة العلاقات فيما بين دول المنطقة من جهة وبينها وبين الدول الأخرى المعنية من جهة ثانية، وهذا ما يفسره عدم حضور الدول التي لها مسؤولية مباشرة في إنشاء هذه المنطقة الخالية وعدم مشاركتها في أعمال المؤتمر .

ومن الحقائق المهمة الجديرة بالذكر ان قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومؤتمرات استعراض معاهدة عدم الانتشار والقرارات الأخرى ذات الصلة تثبت مسؤولية الدول النووية في تقديم التعاون المطلوب وان تبذل قصارى جهدها لضمان انشاء المبكر لمنطقة خالية

من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط، كما ان مجلس الامن مطالب بحكم مسؤولياته في حفظ السلم والامن الدوليين بكفالة عالمية تطبق كافة الاحكام الخاصة بمنع انتشار الاسلحة النووية دون انتقائية واتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحقيق هذا الهدف بموجب احكام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة .

السيد الرئيس

وينبغي الاشارة الى ان القول بان انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية بحرية بين الدول المعنية لا يعني تخلي المجتمع الدولي عن مسؤولياته ولا تجاوزا للصكوك الدولية المتعلقة بهذا الشأن، حيث ان مجلس الامن مطالب بحكم مسؤولياته التي منحها الميثاق له في حفظ السلم والامن الدوليين في تنفيذ قراراته والعمل على جعل الشرق الاوسط منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل لما لها من اثر واضح في احلال السلم والامن الاقليمي والعالمي ومنها القرار 487 (1981) الذي طالب اسرائيل باخضاع منشأتها النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، و الفقرة (14) من القرار 687 (1991) . كما وان للمجتمع الدولي ومنظمه المتخصصة ايضاً ومنها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ووحدة دعم تنفيذ معاهدة حظر الأسلحة البايولوجية مسؤولية قانونية وسياسية، المستمدة من مواثيق تلك المنظمات والاتفاقيات، دورا اساسياً في انشاء هذه المنطقة الخالية في الشرق الاوسط والاسراع في انشائها.

ومن هذا المحفل الدولي نؤكد، ويشارطنا الرأي جميع دول العالم، أن عدم تنفيذ القرارات المتعلقة بالشرق الاوسط سوف يديم حالة الالاستقرار والتوتر في المنطقة وسيضيف الى الأشكاليات المرتبطة بتحقيق عالمية المعاهدات الدولية لمنع اسلحة الدمار الشامل تعقيدات أخرى تعرض نظام عدم الانتشار الى تحديات وأخطار تتعكس سلباً على مصداقية المعاهدات الدولية ذات الصلة وتحقيق عالميتها.

السيد الرئيس

رغم انضمام جميع دول الشرق الاوسط الى المعاهدات المتعلقة بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل النووية والباليولوجية والكييمائية إلا ان الكيان الاسرائيلي بقى الطرف الوحيد في المنطقة الذي لم ينضم ولم يعلن نيته في الانضمام لهذه المعاهدات. وتأسيساً على ذلك فإن الخطوة العملية والاساسية التي تمهد الى جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى هو انضمام اسرائيل إلى هذه المعاهدات وتتنفيذ أحكامها وإخضاع كافة منشآتها إلى نظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والإعلان عن مخزونها من الأسلحة والمواد النووية والكييمائية والباليولوجية وتفكيكها وتطبيقها لقرارات الدولية ذات الصلة، إذ أن جميع هذه الخطوات يجب أن تسبق إعلان المنطقة الخالية، وإن ستكون فكرة إنشاء المنطقة الخالية مجرد فكرة لا جدوى لها. ورغم ان الكيان الاسرائيلي يدرك تماماً ان الدول العربية مجتمعة لم تصل الى المستوى التسلحي الذي هو عليه، فضلاً عن ان امثال الدول العربية للمعاهدات الدولية ذات الصلة والذي يعد الضمانة التي يبحث عنها الكيان الإسرائيلي ل القيام بتلك الاجراءات والخطوات.

السيد الرئيس

لقد عبر العراق عن إيمانه الثابت بأهمية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وتجسد هذا الموقف عملياً في تأييده لقرارات الأمم المتحدة الصادرة عن الجمعية العامة تحت بند "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط" وكذلك تأييده لقرارات المنظمات والمؤتمرات الدولية والإقليمية حول الموضوع. كما اتخذ العراق خطوات حثيثة بإتجاه ابعاد المنطقة عن خطر الأسلحة النووية من خلال الانضمام والمصادقة إلى اتفاقات حظر أسلحة الدمار الشامل، وما أكد عليه مجلس الأمن في قراره المرقم 1762 في 29/6/2007 من خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل ويتجلّى ذلك أيضاً بما نص عليه الدستور الدائم لجمهورية العراق في مادته التاسعة الفقرة (هـ) على:

((تحرم الحكومة العراقية، وتتفذ، التزامات العراق الدولية الخاصة بمنع الانتشار وتطوير وانتاج واستخدام الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، وينع ما يتصل بتطويرها وتصنيعها وانتاجها واستخدامها من معدات ومواد وتقنولوجيا وأنظمة اتصال)) .

السيد الرئيس

يرى العراق ان تنفيذ مقرر الجمعية العامة، يشكل خطوة متقدمة تجاه تحقيق هدف انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط وعلامة بارزة تجاه الاهتمام بمنطقة الشرق الاوسط، وقد يكون عديم الجدوى ويفقد اهميته بمرور الوقت اذا لم توضع اليات لتفعيله ومتابعته وسينضم إلى بقية قرارات مجلس الامن والجمعية العامة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومؤتمرات مراجعة معااهدة عدم الانتشار التي لم تنفذ حتى الان من جانب الكيان الاسرائيلي، دون اتخاذ اية تدابير من جانب المنظمات الدولية تجاه رفضها للامتنال لهذه القرارات.

ختاماً يتطلع وفد العراق في هذا الاجتماع الى اتخاذ خطوات عملية تجاه تحقيق هدف اخلاق منطقة الشرق الاوسط من الاسلحة النووية من أجل الخروج بنتائج ايجابية، وضرورة اعتماد المؤتمر توصيات وتدابير عملية محددة وصريحة للتنفيذ، ويمكنكم ان تعولوا على دعم وفد جمهورية العراق مع بقية الوفود المشاركة.

وشكرأ جزيلاً